البحث الاجتماعي والتنمية البشرية تكامل الوسائل والغايات

أ.د. ناهدة عبد الكريم حافظ
كلية الآداب / جامعة بغداد

المقدمة:

في الماضي كان العلم موسوعياً، والعلماء موسوعيون .ولم تكن مكانة الواحد منهم تكتمل وشهرته تتسع في الأفاق إلا إذا كان يمتلك خزيناً من المعرفة في علوم تبدو متنافرة ، أي العلوم الطبيعية وعلوم الإنسان والمجتمع ، فضلا عن العلوم الروحية والدينية وغيرها . اليوم تختلف الحالة تماماً . إذ أن مسيرة العلوم تفصح عن تحول نحو الاختصاص الدقيق دون إهمال لحقيقة أن لكل علم ، بكل تخصصاته الدقيقة صلات مع علوم أخرى تجعل بحوثه ذات مرجعيات مركبة .

على الجانب الأخر . حيث المسيرة المتواصلة للجهد التنموي نجد أيضا تحولا مهماً من التمنية ذات المفهوم المادي (زيادة الدخل أو زيادة الدخل القومي أو الناتج المحلي الإجمالي ..... الخ) الى المفهوم النوعي والإنساني الذي يتحدث عن حياة الإنسان بجوانبها المختلفة بدلا من التركيز على قدرته على الأنفاق مثلا . التنمية اليوم ، بشرية ، بمعنى أنها جهد منظم يتعلق بنوعية حياة Quality of Life الإنسان. في هذه الدراسة نركز على (البحث الاجتماعي العلمي) . وحين نصف عملية البحث الاجتماعي بكونها (علمية) فأننا نجعل من علم الاجتماع ، وما يتصل به من علوم (مثل الانتروبولوجيا وعلم النفس والخدمة الاجتماعية وغيرها من علوم الإنسان والمجتمع) مرجعية للبحث الاجتماعي تجعله أبعد عن التأمل والاجتهاد الشخصي ، وأقرب الى حقائق العلم ونتائجه . كذلك تركز هذه الدراسة على العراق أنساناً ومجتمعا انطلاقا من قضيتين :

الأولى : أن لمجتمعنا خصوصيته الحضارية والتاريخية مع كل مايتصل بذلك من أبعاد سياسية وديمغرافية واقتصادية .

الثانية : أن للبحث الاجتماعي – وكذلك للتنمية – دور مميز في المجتمعات المأزومة أو الانتقالية الخارجة من عنق زجاجة الازمة كالعراق. على أن ذلك لاينفي ضرورة الاستفادة من تجارب المجتمعات الأخرى.

اتصالا بما تقدم قد يكون من المفيد الإشارة إلى أن أولى الخطوات التنموية في العراق بدأت منذ أواسط الثلاثينات من القرن الماضي بينما بدأ تاريخ علم الاجتماع في الجامعة العراقية – بغداد–

مطلع خمسينات القرن الماضي ، ولذلك فان مانسمية(مرحلة استثمار الخبرة الأجنبية) التي شغلت العقد الخامس من القرن الماضي حيث أجريت دراسات عن الاقتصاد العراقي من قبل خبراء أجانب ، وقدموا بموجبها اقتراحات للتنمية في العراق استثماراً لعوائد الربع النفطي التي بلغت (٥١%)* هذه المرحلة كان علم الاجتماع فيها غائباً.

في هذه الدراسة سوف تتناول مايأتي:

- سرد لبعض المفاهيم ذات الصلة بموضوع الدراسة وأهمها : العلم – البحث الاجتماعي – التنمية – التنمية البشرية.
- دور علم الاجتماع والبحث الاجتماعي في :
- وضع السياسات الاجتماعية.
- حل المشكلات الاجتماعية أو التخفيف من أثارها.
- استثمار جهود المؤسسات الإحصائية الوطنية .

أن الدور الايجابي المنتج للبحوث الاجتماعية لاتقع مسؤوليته على عاتق الباحثين وأساتذة علم الاجتماع وحدهم ، بل يقع أيضا على عاتق الحكومة من حيث مدى نجاحها في تهيئة بيئة ملائمة للبحث العلمي بكل إشكاله إذ أن التقدم العلمي والابتكارات التقنية لا تولد في الفراغ ، بل هي نتاج بيئة مؤسسيه وقناعة وإرادة سياسية ووعي اجتماعي فضلا عن الأدوات والحوافز ، ونمط العلاقات القائم بين المؤسسات العلمية وسوق العمل والمجتمع.

أن دراسة العلاقة بين البحث الاجتماعي والتنمية لابد أن تقوم على إدراك واضح لحقيقة المعوقات التي تجعل تلك العلاقة غير منتجه . بمعنى أن هذه الورقة البحثية تتجاوز نطاق ما ينبغي كونها تأخذ في الاعتبار الوقائع القائمة بكل ماتعنية من مصادر تشجيع وتحفيز ومن معوقات.

أولاً – سرد للمفاهيم ذات الصلة :

١- العلم – علم الاجتماع

لاشك بان (صورة العلم) في أذهان الناس متفاوتة ، ربما ، على ضوء التصنيف أو التوزيع المكتبي (علوم فيزياء – كيمياء – اجتماعية – روحية – دينية – الخ) على أن الصورة الشائعة للعلم تتعلق غالبا بنتائجه أكثر مما تتعلق بوسائله (مختبرات وتجارب ووسائل اتصال ومقابلات .... الخ) بمعنى أن الناس يحملون اعتقاداً بأن العلم أداة لحل مشكلات وتجاوز عقبات . وبغض النظر عن مدى صحة هذا الاعتقاد ، فانه يتفرع ، ويتحول إلى صورة نمطية تضفي على (العلوم الروحية مثلا) أهمية تعلو على أهمية (العلوم الاجتماعية) ففي اليابان مثلاً هناك توجس من العلوم الاجتماعية الغربية وميل نحو الخصوصية الثقافية والاجتماعية . في العراق لم يستطع علماء الاجتماع أن يسوّقوا صورة

عن جهدهم يمكن أن تخلق وتمني وعيا اجتماعياً بأهمية تلك الجهود . ولذا فان كثيرا من طلبة قسم الاجتماع قد يفشلون في تعريف (علم الاجتماع) بل أن هناك من يرى أن علم الاجتماع اقرب إلى الفن منه إلى العلم [١].ومن المعلوم أن لهذه القضية تاريخ من المناقشات استندت إليها التمايزات بين (العلوم الصحيحة أو الصلبة والعلوم الإنسانية) . وبالنسبة لعلم الاجتماع . اعتبر روبرت ميرتون عالم الاجتماع المعروف أن انبثاق العلم مشروط بظهور جماعة من العلماء يحملون قيماً خاصة ... يعملون بطريقة مستقلة تجاه الدين والسياسة . ولكن بالمقابل حاول علماء آخرون أثبات أن المعارف العلمية ليست ثمرة البراهين والتجارب المحتومة بل هي بمنزلة بناءات اجتماعية [٢].

في هذا البحث العلمي وبدون الدخول في مناقشات حول مفهوم العلم عموماً ، وعلم الاجتماع أو علوم الإنسان والمجتمع خصوصاً ، نقول أن المقصود هنا : علم الاجتماع ، وما يتصل به من حقول علمية وأهمها الانتروبولوجيا والخدمة الاجتماعية ، والفروع السوسيولوجية التي تؤسس له نقاط اتصال مع علوم أخرى (علم النفس الاجتماعي – الاجتماع الاقتصادي – الاجتماع السياسي) الذي (أي علم الاجتماع) الذي يدرس في الجامعات العراقية ويطبق في بعض مراكز البحوث ، ويؤدي إلى إنتاج معرفة ذات مضمون معين ، وطاقات بشرية يفترض أن تكون مؤهله لممارسته .

لقد كاد علم الاجتماع في العراق أن يصبح ثقافة شعبية من خلال جهود رواده : الدكتور علي الوردي والدكتور عبد الجليل الطاهر والدكتور شاكر مصطفى سليم والدكتور حاتم الكعبي. ألا أن عوامل عديدة حالت دون تواصل الجيل التالي من الاساتذه والباحثين مع أولئك الرواد ومنها أن السلطة السياسية لم تكن تشجع على نمو وتطور هذا العلم نظراً لمواقفه النقدية وتشخيصه لما اسماه الدكتور الطاهر (أصنام المجتمع) وهي القوى التي تمجد الحاكم ، وتعمل على الإبقاء على ماهو قائم . من زاوية أخرى يمثل البحث الاجتماعي استخداما واعيا ومنظما لمرحله العلم النظرية وأدواته المختلفة للوصول الى حقائق جديدة أو إيجاد حلول لمشكلات . يقول جدلفورد مودي أن البحث هو في الواقع منهج لاكتشاف الحقيقة يعتمد اساساً على التفكير النقد – التحليلي ويقوم هذا المنهج بتحديد وصياغة المشكلات العلمية وفرض الفروض واقتراح الحلول وجمع المعلومات وتنظيمها ثم يستخلص النتائج ويتأكد من مدى ملاءمتها للفروض المبدئية[٣].

والبحث الاجتماعي لايخرج عن ذلك التصور النموذجي ألا من حيث درجة كفاءته ، ودقة نتائجه ، بوصفه استخداماً للأسلوب العلمي في دراسة المجتمع . سواء لاكتشاف الحقائق الاجتماعية وتعديل الأفكار الخاطئة عن المجتمع وتشخيص المشاكل الاجتماعية[٤].

٢ – التنمية – التنمية البشرية

للتنمية كمفهوم متجدد تاريخ من الرؤى الواقعية والايديولوجية ، كما أن له على مستوى التطبيق نماذج عديدة من حيث المخرجات والمدخلات . لقد برز مفهوم التنمية المعاصر بشكل خاص عقب نهاية الحرب العالمية الثانية بفعل استقلال العديد من الدول النامية وتطلعها الى تحقيق التقدم المادي المقرون بالعدالة الاجتماعية . على ان المراحل الأولى أهملت الجانب الاجتماعي من خلال تأكيد أولوية النمو الاقتصادي واعتبار العامل البشري مجرد وسيله وحسب في العملية الإنتاجية الى جانب تدمير البيئة وانحسار العدالة والأنصاف في توزيع المنافع . لقد كانت التكلفة الاجتماعية لهذه الرؤية التنموية هائلة [٥]. وكان الهدف تعظيم رأس المال والدخل بدلا من توسيع الفرص أمام الناس . وبناءاً على ذلك ساد اعتقاد بان هناك أهداف أخرى ينبغي الالتفات إليها مثل تخفيض معدلات البطالة وتحسين التعليم وزيارة المعرفة والسعي الى تحقيق مستوى صحي أفضل ، وتحسين البيئة ..... وكلها ربما تكون أكثر أهمية أحياناً من تعظيم الناتج القومي .

ومنذ مطلع التسعينات من القرن العشرين أصبح مصطلح التنمية البشرية Human Development يتردد كثيراً في الأدبيات الاقتصادية ، واقتضى الأمر أن يكون هذا المفهوم أكثر شمولا من المصطلحات السابقة التي كانت تعالج البشر بوصفهم مورداً من الموارد الاقتصادية وان تدريبهم وتأهليهم تستهدف زيادة إجمالي الناتج القومي كغاية أساسية للتنمية [٦]*.

يذهب الدكتور إسماعيل صبري عبد الله إلى أن مفهوم التنمية البشرية يتكون من شطرين : شطر اقتصادي يمثل في إنتاجية العمل وعمادها القوى البشرية عالية التأهيل والشطر الأخر سياسي اجتماعي يتمثل في توفير الغذاء الكافي والسكن المناسب اللائق والرعاية الاجتماعية والسياسية واكتساب المهارات وتأكيد قيم العمل والحرية والكرامة وغير ان التعريف الأوسع لمفهوم التنمية البشرية هو.

" تنمية الناس من اجل الناس بواسطة الناس . فتنمية الناس معناها الاستثمار في قدرات البشر سواءا في التعليم والصحة أو المهارات حتى يمكنهم العمل على نحو منتج وخلاق والتنمية من اجل الناس معناها كفاله توزيع ثمار النمو الاقتصادي الذي يحقق توزيعاً واسع النطاق وعادلاً. والتنمية من اجل الناس يعني أعطاء كل امرئ فرصة المشاركة فيها فهي عملية توسيع فرص الناس . وقد أشار تقرير التنمية البشرية الدولي إلى موضوع الاستدامة (١٩٩٥) بأنها تحقيق الأنصاف للأجيال وما بين الأجيال لتحقيق أقصى استفادة من قدراتها المحتملة[٧].

وهكذا أصبحت ركائز التنمية البشرية المستدامة أربعة وهي :

- الإنتاجية – التمكين – الأنصاف – الاستدامة

وطبقاً لدليل التنمية البشرية H. D. Index

يتم قياس ثلاثة مؤشرات هي العمر او طول العمر ومستوى الالمام بالقراءة والكتابة والتحكم في الموارد .

دليل الفقر البشري للبلدان النامية [٨].

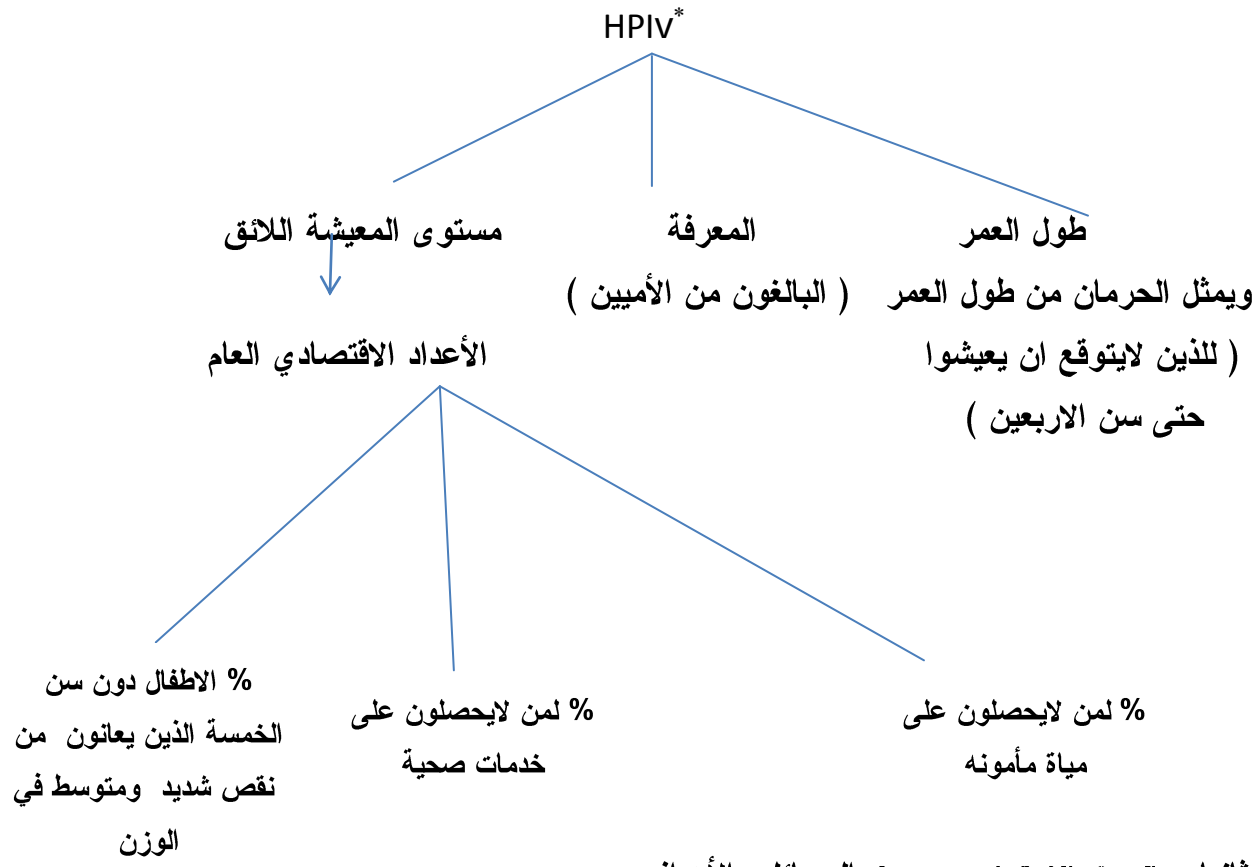

ثانيا – البحث الاجتماعي : جدل الوسائل والأهداف :

تساءل انتوني غدنز وهو عالم اجتماع بريطاني عمل مستشارا لرئيس الوزراء توني بلير :كيف يساعدنا علم الاجتماع في حياتنا ؟

وأجاب بما يأتي :

١ – إدراك الفوارق بين الثقافات .

٢ – تقيم أثار السياسات .

٣ – التنوير الذاتي أي تعميق فهمنا لأنفسنا إذ كلما ازدادت معرفتنا بالبواعث الكامنة وراء أفعالنا وبأساليب عمل المجتمع الذي نعيش فيه تعززت مقدرتنا على التأثير في مستقبلنا [٩].

أن من المهم والمفيد أن نلاحظ أن علم الاجتماع – وتالياً البحوث الاجتماعية – قد تكون له اهتمامات واستخدامات مختلفة في المجتمعات الإنسانية المختلفة نظراً لتنوع مشكلاتها وتباين خبراتها ، فضلا عن اختلاف الإمكانات والتسهيلات المتاحة للباحثين فيها .

كذلك لاينبغي النظر الى نظريات التنمية سواء الاقتصادية أوالاجتماعية أو السياسية أو الثقافية بوصفها نماذج واقعية وموضوعية تماما. فهي علمية في بنائها الظاهري وايديولوجية أو مذهبية في جوهراها ومقاصدها ... فهي تعكس الرؤية الأوربية وتبغي تعميمها على العالم لصياغته على شاكلة أوربا ونزع خصوصياته [١٠].على أن ذلك لايعني الوقوع في شرك نظرية المؤامرة والاعتقاد بان كل مافي نظريات التنمية وبرامجها المقترحة لايخدم المجتمعات النامية . فهناك بالتأكيد مؤشرات مفيدة ينبغي الالتفات اليها وخصوصا في مجالات الخدمات والرعاية الاجتماعية والسكن والفقر والتعليم وغيرها . والسؤال ، في سياق هذا البحث : ماهي الوظائف التي يمكن ان يقدمها البحث الاجتماعي العلمي في اطار عملية التنمية ؟

١-دور البحث الاجتماعي العلمي في وضع السياسات الاجتماعية

ليست التنمية البشرية نظرية مجرده ، أو تأملات يوتوبية . بل هي إستراتيجية للتغيير المنظم والمقصود الذي لا يمكن أن يتحقق بدون سياسات وبرامج ذات تخصصات تتنوع من حيث المجالات وتتكامل من حيث الغايات .

تعرف السياسة الاجتماعية بكونها اتجاهات منظمة ملزمة لتحقيق أهداف اجتماعية تتضمن توضيح المجالات وتحديد الأسلوب الواجب أتباعه أو استخدامه في العمل الاجتماعي . فهي القواعد والاتجاهات العامة المستمدة من فلسفة الإصلاح في المجتمع والتي يجب مراعاتها عند اختيار ميادين العمل والفئات والمشكلات وكذلك اسلوب العمل الاجتماعي نفسه . العناصر الأساسية للسياسة الاجتماعية اذن هي :

- الايديولوجيا .
- الأهداف البعيدة للمجتمع .
- المجالات التي تنفذ فيها الخطط والبرامج الاجتماعية .
- الاتجاهات او المبادئ العامة التي تنظم العمل الاجتماعي وتوضح طريقة أدائه[١١].

ويميز البعض بين نوعين من السياسات : السياسات العامة وهي انساق من التوجهات والإجراءات تشمل الغايات والوسائل والأدوات التي تتبناها الدولة لتعزيز أوضاع مختلف الجماعات المعرضة بصفة دائمة أو مؤقتة لنقص في القدرة على تحقيق التكيف والمشاركة والمستوى المعيشي المناسب وذلك وفقا لظروف كل مجتمع . وتشتمل هذه السياسات على سياسات التشغيل والأجور وسياسات

دعم الأسعار ودعم الخدمات والتأمينات والمعاشات وسياسات التمكين والتنمية والرعاية والمساعدة الاجتماعية والعلاجية وسياسات حفز العمل التطوعي وحفز التكافل الاجتماعي . وهناك السياسات النوعية المرتبطة بمفهوم العمل الاجتماعي على نحو ما تمارسه وزارات العمل والشؤون الاجتماعية وكذلك الوزارات والأجهزة ذات الصلة بالعمل الاجتماعي مثل الأوقاف والشباب والرياضة والمرأة والأسرة . أنها سياسات التنمية والتمكين والرعاية والمساعدة لفئات اجتماعية بعينها وأهمها :

أ- الفئات الفقيرة ذوات الاحتياجات الخاصة .

ب- الاسره .

جـ - المرأة والطفولة والشباب.

د- الأفراد والجماعات المعرضة للانحراف[١٢].

أن ثمار السياسات الاجتماعية تجنى على المدى الطويل ويتطلب الحصول عليها استراتيجيات حازمة وشفافة تدعمها إرادة سياسية قوية وإعطاء الأولوية للسياسات الاجتماعية يتطلب قدراً كبيراً من الشجاعة والالتزام ويؤدي عادة إلى كسب تأييد شعبي واسع والى اجتذاب الاستثمارات الوطنية والدولية . ولكي تكون السياسة الاجتماعية فعالة لابد من تنفيذها على المستوى المؤسسي والتنظيمي والفردي [١٣]. ولابد أن تدعم ، وعلى نحو مستمر ، بدراسات وبحوث من مختلف الاختصاصات وفي مقدمتها البحث الاجتماعي.

أن تلك المجالات تحظى بأهمية استثنائية في ظروف الأزمات أو في الظروف الانتقالية حيث تتحطم أنماط المعيشة والحياة اليومية للسواد الأعظم من الناس (لاسيما الفقراء وأبناء الطبقة الوسطى) وتفكيك اللحمة الاجتماعية ، وازدياد مؤشرات التنمية سوءاً خصوصا بعد أن أضيفت إليها مؤشرات جديدة تتعلق بالحريات والكرامة الإنسانية وتمكين المرآة ومجتمع المعرفة وغيرها [١٤]. وإذا كان عدم الاستقرار هو من أهم العوامل المحبطة الرئيسة للتنمية وفان الفشل أو التقصير في مجالات التنمية الفعلية هو في حالات كثيرة من العوامل الرئيسية لعدم الاستقرار وهذا مايحدث عموما عندما لاتعمل السلطات في المجتمعات التعددية على القضاء تدريجيا على التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية الكبيرة بين مكونات هذه المجتمعات الاثنية والطائفية [١٥]. لقد شخص البعض الأخطار التي تواجه التنمية في العراق على نحو شديد الإيجاز تمثل في الأوضاع الأمنية ، والفساد ، وغياب الكفاءات[١٦] والواقع أن هذه رؤية مبتسرة للتنمية ، تفقدها البعد الإنساني وتهمل المشاركة المجتمعية ، وقضايا المرأة والطفولة والفقر ..... الخ .

أن من المؤسف القول أن العراق افتقر ومازال الى سياسة اجتماعية فعاله ومؤثرة تتجاوز مبدأ الهبات والمساعدات المالية المباشرة ، وتعبر عن تكامل بين كل جوانب الحياة الاجتماعية

تستثمر منهجا متعدد المداخل lnterdisc Plin ary pliney Approach ولعل ذلك يرجع جزئياً الى عدم استثمار نتائج البحوث الاجتماعية التي يمكن ان تسهم في وضع سياسات وبرامج فعاله ذات مضمون تنموي يعتمد مبدأ التمكين . Empowerment ويتمثل في برامج تاهيل وتدريب على تقديم مهن ذات مردود مجزٍ وتخدم في الوقت ذاته التوجهات التنموية للدولة خصوصاً وان مجرد تقديم إعانات مادية لايغير من اوضاع الفقراء شيئا كبيراً .

نماذج البحوث الاجتماعية المفيدة

في ضوء المبادئ الأساسية للتنمية البشرية

١	الانصاف	بحوث حول الفقراء – سكان العشوائيات – معوقات عمل المرأة– تقويم شبكات الأمان الاجتماعي وعمل الأطفال.
٢	التمكين	خصائص قوة العمل ومعوقات مساهمتها في سوق العمل. البرامج التدريبية الملائمة للعاطلين. مشكلات النظام التعليمي. مناهج وادوار منظمات المجتمع المدني.
٣	الاستدامة	المشاريع ذات الطابع الاجتماعي المفيدة للأجيال القادمة. اقتراح وتطوير برامج جديدة في مجالات التعليم. الدراسات المستقبلية.
٤	الإنتاجية	العلاقات الإنسانية في العمل. معوقات تشغيل الكفاءات. العلاقة بين التعليم وسوق العمل. المشكلات الاجتماعية الناجمة عن عدم كفاية الدخول. تقويم المشاريع الصغيرة والمتوسطة .

أن بعضاً من هذه الموضوعات قد تم بحثها بالفعل إلا أن ذلك لايعني بأيه حال أن بحثاً واحداً مثلاً يكفي لدراسة موضوع أو ظاهرة معينة وذلك لأسباب عديدة منها إن الظاهرة نفسها عرضة للتغير من حيث عواملها وسياقاتها ونتائجها . كما أن بحثا واحداً قد لايصل الى نتائج ذات درجة عالية من المصداقية والثقة .

من أمثله البحوث المهمة التي قام بها أساتذة الاجتماع العراقيون :

- الأوراق الخلفية لإستراتيجية التخفيف من الفقر في العراق .
- إستراتيجية الحد من العنف ضد المرأة .

- إستراتيجية النهوض بالمرأة العراقية .
- سياسة التشغيل في العراق .
- دراسات لشبكة الحماية الاجتماعية .

ولعل الإسهام المهم للبحث الاجتماعي العلمي كان في تقرير التنمية البشرية والوطني*.
– خطط التنمية الوطنية – ٢٠١٠ – ٢٠١٤ و ٢٠١٤– ٢٠١٧ .

نذكر تلك النماذج من البحوث التي انجزت ، فضلا عن اطاريح طلبة الدراسات العليا التي تناولت مختلف الموضوعات المشار اليها في الجدول السابق .

أن تلك البحوث التي أجريت لجهات رسمية لابد أن تعاد اي ان يتكرر اجراءها خصوصا وان بعض الموضوعات تتكرر بالضرورة ففي سبيل المثال : سيتم اصدار إستراتيجية جديدة للتخفيف من الفقر في العراق استثماراً لبيانات المسح الاجتماعي والاقتصادي للاسره في العراق (٢٠١١) كما ان خطط التنمية الوطنية وتقارير التنمية البشرية الوطنية لابد أن تصدر بانتظام كل فترة زمنية . كما أن بعض البرامج والمشاريع ينبغي أن تخضع لدراسات تقويمية مثل : شبكة الحماية الاجتماعية والمشاريع الصغيرة المدرة للدخل . وبرامج التأهيل والتدريب المهني . كذلك فان بعض الموضوعات تحتاج الى متابعة مستمرة من ذلك مثلاً رصد الموضوعات التي تكتب عن المرأة أو تقدم في وسائل الأعلام المختلفة بهدف التعرف على مؤشرات التمييز . أو موضوعات مشاكل المواطنين التي تنشر في الصحف .

أن كل تلك البحوث – وغيرها – تسهم في بناء سياسة اجتماعية فعاله ذات أهداف واضحة وبالتالي فان تلك البحوث تعد بمثابة نقطة تحول من سياسة قائمة على المزاج والاجتهاد الفردي إلى أخرى قاعدتها العلم .

٢– دور البحث الاجتماعي في رصد المشكلات الاجتماعية والتخفيف من أثارها

تمثل المشكلات الاجتماعية ،عقبات وعثرات ، تعيق الفعل التنموي وتحول دون وصوله الى المدى الذي يحقق فيه أهدافه .مع ملاحظه أن بعض البرامج التنموية التي تنطوي على تغييرات جسيمه في حياة الإنسان والمجتمع ، قد تؤدي الى تعطيل برامج تنمويه أخرى ففي سبيل المثال أدت بعض المشاريع الاروائيه ، أو مشاريع الإصلاح الريفي الى أقامة مجمعات سكنيه جديدة ،إلا أن العلاقات الاجتماعية في هذه المجمعات احتاجت الى وقت طويل نسبياً حتى تستقر كما أن نمط المساكن لم يكن مقبولا من جميع الأسر . أن احد مصادر الفشل في الجانب الاجتماعي التي لوحظت في بعض مشاريع النوبة في مصر وفي حديثة – العراق – تمثل في أن الرأي الاجتماعي العلمي كان

غائباً .أن كثيراً من الناس في مدينه الصدر في بغداد –العراق– يعتقدون أن مشاريع السكن العمودي (ومنها مشروع ١٠×١٠الذي تزمع أمانة بغداد أقامته) لن يكون مقبولا لأنهم لم يعتادوا على مثل هذا النمط ، من السكن ، كما إنه في اعتقادهم – سيؤدي – الى خلق مشكلات اجتماعية معقدة.

لقد أفرزت الصراعات والنزاعات والحصار ،وآخر ذلك ،الاحتلال ،وعمليات العنف والإرهاب وسوء إدارة المال العام ، مشكلات جسيمة ومعقده ،منها ازدياد أعداد الأسر المفككة بسبب وفاة الآباء أو الأمهات الناجم عن العمليات الارهابيه ،وكثافة الهجرة من بعض مناطق الأرياف والمدن الصغيرة إلى المدن الكبرى وخصوصاً بغداد وما أدى إليه ذلك من ظهور عشرات المستوطنات العشوائية ،كما أن ظروف العنف وتوقف المصانع العراقية عن العمل ، أدى إلى ارتفاع معدلات الفقر والبطالة ،إلى جانب أن العنف انعكس على حياة الأسرة وخصوصاً المرأة والطفل ،فضلا عن ارتفاع معدلات الجنوح والمشكلات السلوكية الأخرى إلى غير ذلك من المشكلات الاجتماعية الخطيرة.

أن للتنمية البشرية الناجحة شروطها وظروفها التي تؤلف ما يسمى بالبيئة المؤائيه للتنمية .ولعل في مقدمتها الأمن ،والعلاقات الاجتماعية المستقره ،ورأس المال البشري المنتج ،فضلا عن مصادر التمويل الكافية ،والرؤية التي تستوعب أوضاع الحاضر كما تستشرف المستقبل .ولا شك أن المشكلات الاجتماعية المشار إليها تحول دون توفر بنية ملائمة للتنمية .

تعرف المشكلة الاجتماعية بكونها المفارقات مابين المستويات المرغوبة والظروف الواقعية فهي مشكلات بمعنى أنها تمثل اضطراباً وتعطيلا لسير الأمور بطريقة مرغوبة كما يحددها القائمون بدراسة المجتمع .وتتصل المشكلات ذات الصفة الجمعية التي تشمل عدداً من أفراد المجتمع بحيث تحول دون قيامهم بأدوارهم الاجتماعية وفق الاطار العام المتفق عليه والذي يتماش مع المستوى المألوف للجماعة .وعادة ما تكون المشكلة الاجتماعية ذات تأثير معوق لأحد النظم الاجتماعية الأساسية في حالة البطالة وتشرد الأحداث وغيرها [١٧]. فالمشكلات الاجتماعية ذات أسباب وحلول تقع خارج حدود وإمكانات الفرد وإمكانات البيئة القائمة وبالتالي فان حلولها تحتاج الى فعل جمعي يتجاوز قدرة الفرد[١٨].

أن وظيفة البحث الاجتماعي ذات أوجه متعددة .إذ أن على البحث الناضج أن :

- يعرف المشكلة من خلال تمييزها عن غيرها دون أن يهمل تفاعلاتها .فعليه مثلا أن يميز بين تشرد الأحداث وبين جنوح الأحداث وعمل الأحداث لكي يساعد متخذ القرار والمشرع ،والمصلح الاجتماعي من اتخاذ القرارات المناسبة.
- أن يحدد العوامل التي أدت إلى ظهور المشكلة ، فضلا عن العوامل التي تعزز استمرارها وتأثيرها.

- أن يحدد حجم المشكلة وخطورتها من حيث :العدد التقريبي للمتأثرين بها أو الواقعين في دائرة تأثيرها ، فضلا عن توزيعها الجغرافي .ففي سبيل المثال: أن الحديث عن (فقراء) في العراق هو حديث يدخل في باب الاجتهاد الشخصي . ولذا فان على الباحث – سواء باستخدام بيانات الجهاز المركزي للإحصاء أو القيام بسلسة بحوث أن يحدد أو يرسم خارطة للحرمان والفقر، أو يساعد على تشخيص مواقع تركز الفقر (ريف / حضر – المدن – ... الخ).
- أن يحدد خصائص المتأثرين بها (رجال – نساء – أفراد – اسر....)
- أن يقترح حلولاً مناسبة للمشكلة.

لقد أجريت بالفعل دراسات اجتماعيه لعدد من المشكلات الخطيرة التي تعد معوقاً لكل فعل تنموي ناجح .من تلك الدراسات ما تناول الفقر ،توزيعاً وتأثيراً أو ما تناول العنف ضد المرآة ، ومخاطر عمل الأطفال ، والكلف الاجتماعية للإرهاب والعنف ، ومخاطر المخدرات والبطالة ،والزواج المبكر للفتيات وانتحار النساء ،وسكان العشوائيات ،والتسول ،وغيرها .

علماً أن من المفيد ملاحظه أن هذه البحوث تجري على أساس اختيارات الباحث نفسه دون أن يكون هناك – بالضرورة – تكليف من جهة رسمية ، وبالتالي فهي بحوث محدودة سواء من حيث حجم عيناتها ، أو أطرها المكانية .فضلا عن أنها حتى حين تتكرر لايكون هناك تنسيق ومتابعه ما بين الباحثين . إلى جانب أن نتائج تلك البحوث غالبا ما لا تصل إلى يد متخذ القرار ، بل هي تظل محدودة من حيث انتشارها ووصولها بالتالي إلى الجهات الإعلامية خصوصاً وان عملية النشر مكلفه للباحث إذا لم تكن هناك جهة تدعم جهوده مالياً وفنياً .كما أن هذه البحوث بسبب محدودية انتشارها ، تظل دون تأثير اجتماعي أي أنها لاتسهم في خلق وعي اجتماعي مضاد للسلوك المنحرف ، أو لمصادر المشكلات الاجتماعية ، كما لا تؤدي إلى خلق رأي عام اجتماعي يمكن أن يسهم في حل تلك المشكلات .

أن كثيرا من البحوث الاجتماعية المهمة تبقى على رفوف المكتبات أو في إدراج المسؤولين إذ أن هناك نوع من التصور النمطي لدى المسؤول مفاده أن خبرته الشخصية واجتهاداته الذاتية هي الوسيلة الأفضل للتعامل مع المشكلات الاجتماعية وان البحوث ربما تكون مجرد مضيعه للوقت فان لم تكن كذلك فهي ذات حلول مثالية ،أو أن تنفيذ مقترحاتها يحتاج إلى مدى زمني طويل ،أوالى موارد مالية قد لا تتوفر دائما .

ثمة نقطة أخرى جديرة بالذكر هي ان بحوث المشكلات الاجتماعية غالبا ما تكون ذات مضمون نقدي بمعنى انها تنطوي على إشارات تحمل من خلالها جهات معينه مسؤولية سطحية التعامل مع المشكلات الاجتماعية ففي سبيل المثال يتكرر الكلام في وسائل الإعلام وفي مؤتمرات وورش عمل

منظمات المجتمع المدني النسويه عن مشكلة العنف ضد المرأة ،أو عن عمل الأطفال ،أو التسول .ومن المؤكد أن المسؤول الذي لدائرته أو مؤسسته صله بإحدى هذه المشكلات يبذل كل جهد ممكن لجعل صورته الإعلامية مميزة وتخطى بالمديح وبالتالي فهو قد يرى في البحوث الاجتماعية التي تحمل مؤسسته بعض مسؤولية التقصير نوعاً من النقد الشخصي له ففي مجتمعنا ما زال كثير من المسؤلين ،وخصوصاً في المجالات الاجتماعية ذات الصله المباشرة بحياة المواطن يتصرفون وكأنهم هم المؤسسة فثمه نوع من الشخصنه للعمل المؤسسي .ولذلك تجد بعض المسؤولين ، وخصوصاً حين يتعاظم الضغط الإعلامي والشعبي عليهم يبالغون في أظهار (انجازات) مؤسساتهم ويحولون بين الباحثين الاجتماعيين وبين الاطلاع على حقائق الأمور .

على صعيد المجتمع ذاته يوصد الناس أبوابهم بوجه الباحث الاجتماعي .فهم كما يقول الدكتور علي الوردي لايثقون بالباحث إذ يعدونه جاء لجباية الضرائب أو للتجنيد ولذلك اعتادوا أن يكذبوا في جوابهم له بشتى الطرق وإذا جاءهم باحث اجتماعي حسبوه من (جلاوزه الحكومة) [١٩]. ولذلك فان كثيرا من البيانات حول قضايا معينه تبدو متضاربة وخصوصاً تلك التي تتعلق بالدخل ، او بالعلاقات الشخصية وغيرها . أن وعي المجتمع بأهمية البحث الاجتماعي هو الأساس الضروري والمطلوب للوصول الى بيانات دقيقة . أن هذا الشك بالبيانات لايقتصر على الباحثين كأفراد بل ينسحب كذلك على البيانات التي تصدر عن جهات رسمية ولذلك يتعاظم النقاش حول ما إذا كان الرقم المعلق عن معدل البطالة أو عن خط الفقر ونسبة الفقراء ، أو عن مدى مساهمة النساء في قوه العمل .

من جانب آخر فان بعض المشكلات الاجتماعية تبدو (مقبوله) وإنها محصنه بخطوط حمراء قيمية ودينية مفترضة . مع أن الوعي بالمشكلة الاجتماعية هو احد شروط تعريفها وعلى حد قول احد علماء الاجتماع أن الناس حين يصرخون (ليس هذا فظيعاً) فأنهم بذلك يدللون على أن هناك مشكله الاجتماعية . فهل يعتقد الناس في مجتمعنا أن عدم تشغيل النساء هو مشكله ذات تأثير على الفعل التنموي وانه يعكس إساءة لحقوقها في العمل ؟. أم أن العنف ضد النساء هو مشكلة ؟. كذلك يصطدم البحث الاجتماعي فيما يقدمه من مقترحات بحقيقة أن هناك تصورات ورؤئ مختلفة حول مشكلات معينه . تصورات إعلامية ، وسايكولوجية وقانونية ودينية وشعبية[٢٠]، مايجعل اقتراحات الباحث الاجتماعي محل جدل وربما محل تشكيك .

ومع ذلك فان أي محاولة جادة للإحاطه بأية مشكله اجتماعية ، تظل قاصرة ، ولا تعكس غير الآراء الشائعة ، بدون بحوث اجتماعية رصينة من حيث واقعيتها ومنهجها وموضوعيتها . لنأخذ مثلا بسيطاً وشائعاً هو مشكلة التسول . إذ غالباً مانسمع أن التسول هو تعبير عن نشاط مافيات تجند الأطفال والنساء وتدفعهم إلى الشوارع في وقت ما ثم تجمعهم في وقت آخر ، وان

هناك عمليات (تعويق) مقصود للأطفال بل وعمليات بيع أو تأجير .... الخ . أن بعضاً من تلك (المعلومات) لاتعكس الاصوراً نمطية قد (تدلل) عليها أراء بعض المسؤولين الأمنيين لكننا لانملك قاعدة بيانات واسعة وموضوعية تغطي كل جوانب المشكلة وبالتالي فان الآراء الشائعة لايمكن أن تكون بديلاً للبحوث الاجتماعية العلمية .

أن كثيراً من المشكلات الاجتماعية قد لاتبدو ذات صله مباشرة بالفعل التنموي مع أنها كذلك في الحقيقة . ففي سبيل المثال : أن دفع الأطفال الشارع سواء للعمل أو للتسول هو هدر للطاقة البشرية ، وتعويق للنظام التعليمي ، كما ان ذلك قد يمهد لجعل بعضهم وربما اغلبهم مجرمين في المستقبل وهؤلاء يشكلون كلفة اجتماعية واقتصادية عالية كما أن بقاء المرأة خارج دائرة العمل المنتج يعني تعطيل طاقة مهمة ، ومصادرة لحقوق إنسانية وتبرير لأشكال من العنف الأسري . بل أن بعض المشكلات تتعلق بصلب البرامج التنموية مثل عدم الالتحاق بالدراسة أو التسرب منها . ولعل الملاحظة المهمة هنا هي أن أية مشكلة اجتماعية لاتبدو مقطوعة عن غيرها . ففي سبيل المثال ، يؤثر الفقر تأثيراً مباشرا في الأوضاع الصحية للاسره وفي مدى إقبال أبنائها على الالتحاق بالدراسة ، كما أن للعلاقات الأسرية المفككة تأثيرها عفي تنشئة الأبناء وسلوكهم المستقبلي ، وتمثل العشوائيات بيئة لمشكلات مركبة .

أن كل ما اشرنا إليه ، يمكن أن يكون مضاعفاً إذا تذكرنا أن مجتمعنا مازال في عمق الزجاجة ولم يخرج منها كلياً وان أثار السنوات الماضية سوف تبقى ذات تأثير إلا إذا نجحنا في بناء رأي عام يشجع على الحلول العلمية بدلاً من الاجتهادات الشخصية أو الحلول التي تصدر عن مصالح فئوية . إذ أن الملاحظات العلمية تظهر أن التنمية في مجتمعات غير مستقره تتصاحب مع العديد من المشكلات الاجتماعية التي تحتاج حلولاً علمية [٢١].

ثالثاً : استثمار البيانات الرسمية :

من المؤكد ان بعض الدوائر والمؤسسات تتلاعب بالبيانات ولاتقدم تصورات صحيحة أو دقيقة عن مشكلات أو قضايا معينة ذات صلة باختصاصاتها . وقد لاحظت الأمم المتحدة منذ سنوات ذلك بالنسبة للتقارير التي ترفعها الحكومات . اذ يقال ان تقارير الاتحاد السوفيتي السابق كانت تحاول أن تظهر صوره (سعيدة) و(وردية) عن المجتمع فتقلل من معدل الجرائم ومن مؤشرات المشكلات المختلفة ولذلك دأبت الدوائر المتخصصة في الأمم المتحدة – مثل المجلس الاقتصادي والاجتماعي – على طلب مايسمى تقارير الظل التي تعدها منظمات غير حكومية . لقد أصبح ذلك قاعدة عامة لكل الدول دون أن يشكل اتهاما صريحا لها .

إذا افترضناً أن معظم البيانات والتقارير الرسمية تتميز بالمصداقية والموضوعية العالية فأنها مع ذلك تظل دون فائدة كبيرة مادامت مجرد بيانات (خام) إذا أن الأرقام لاتتحدث من نفسها بل لابد من استنطاقها بالتحليل والمقارنات على وفق مرجعية نظرية ذات قضايا واضحة ومحددة . ففي سبيل المثال يصدر الجهاز المركزي للإحصاء نتائج مسوحات مهمة وواسعة لكنها مع أهميتها تظل محدودة الأثر ان لم تشكل مادة أولية للتحليل وعمق النظر . من هذه البحوث . خرائط الحرمان ، والمسوح الاجتماعية والاقتصادية ومسوح التشغيل والبطالة وتلك المتعلقة بالمرأة وغيرها* ، فضلاً عن التقارير الديمغرافية . بل أن النتائج التي استخلصت من بعض المسوح تحتاج هي الأخرى الى بحوث اجتماعية. ففي سبيل المثال أصدرت وزارة التخطيط – الجهاز المركزي للإحصاء- اعتماداً على المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق ارقاماً جديدة حول : خط الفقر ، ونسبة الفقر بين السكان، وعمق الفقر ، وتوزيعه الجغرافي ... الخ في شهر تموز ٢٠١٣ وكانت الجهة ذاتها قد أصدرت الإستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر العراق عام ٢٠١٠ وقد تصاحب ذلك مع صدور خطتين للتنمية الوطنية ٢٠١٠- ٢٠١٤ و٢٠١٤-٢٠١٧

وقد لوحظ انخفاض معدل الفقر في العراق من أكثر من ٢٣% بقليل الى حوالي ٢٠%.

أن بيانات كهذه تتميز بأهمية كبيرة إذا أردنا أن ندرس فعلاً ، وبرؤية موضوعية ، مشكلة الفقر في العراق بوصفها مشكلة متعددة العناصر والجوانب .

لقد لاحظت من خلال عملي الأكاديمي أن كثيراً من طلبة الدراسات العليا لايعرفون الطريق السالك الى مصادر البيانات لأنهم لم يطلعوا على تلك المسوح والتقارير كما أن الجهات الرسمية – مثل الجهاز المركزي للإحصاء – يبدو اقل اهتماماً وحماسه في التعريف بانجازاته وإصداراته ، وقد كان في الماضي يعرض معظمها للبيع بسعر رمزي إلا إنه كما يبدو ألغي هذا الأجراء وبالتالي لم يعد الحصول على تلك الإصدارات سهلاً .

من زاوية نظر أخرى، فان اطلاع الباحثين على تلك الإصدارات يمكن أن يشكل فرصة علمية مفيدة لنوع من التواصل الذي قد يفضي الى نتائج مهمة منها : أن الباحث المتخصص يستشعر النقص في البيانات حول قضية أو مشكلة معينة. (من ذلك مثلاً الحاجة الى بيانات وافية حول الحياة الاجتماعية ومشكلاتها في العشوائيات) وبالتالي فهو يستطيع أن يقترح على الجهات التي تصدر المسوح والتقارير أن تركز على ظواهر معينة أو أن يقترح عليها التركيز على متغيرات معينة يحتاجها الباحث لتفسير الظاهرة .

إلى ذالك ، ثمة مايمكن أن نسميه المراجعة البحثية النقدية للبيانات التي تستند إليها خطط التنمية الوطنية وسياسات التشغيل ، أو استراتيجيات التعليم ، والنساء ...الخ .

خصوصاً حين لاتحقق تلك الخطط الأهداف المرجوة منها . فنحق لانعرف حتى اللحظة مدى ماطبق من خطة التنمية الوطنية (٢٠١٠- ٢٠١٤) . ولانعرف ماذا تحقق من إستراتيجية الحد من العنف ضد المرأة ، إلى غير ذلك . وفي احياناً كثيرة تحتاج الجهة ذات العلاقة إلى الأخصائي أو الباحث الاجتماعي ليقدم المشورة اللازمة حين تقرر تلك الجهة تنفيذ برنامج معين . فهل استشارت أمانة بغداد – مثلاً – أخصائيين اجتماعيين حين قررت تنفيذ برنامج (١٠ ×١٠) بمدينة الصدر ؟ أو هل استشارت الجهة التي ستقيم مجمعاً سكنيا واطئ الكلفة في أحدى العشوائيات أخصائياً اجتماعياً أو راجعت أطاريح الدراسات العليا حول تلك المستوطنات .

أن بيانات الجهات الرسمية تظل غير ذات قيمة كبيرة أن لم تكن مادة للبحث الاجتماعي العلمي الذي بأخذ في الاعتبار التوجهات التنموية للمجتمع.

خاتمة وتوصيات

كما أن التنمية تحتاج الى بيئة مؤاتية كذلك البحث العلمي يحتاج الى مثل هذه البيئة . ولعلهما يشتركان في عنصر الأمن والأمان . وفي رؤية مشتركة واضحة حول الوسائل والغايات والى جهود ذات نظم وقدرات مؤسسية تتجاوز الجهد الفردي مهما كانت قيمته .

والبحث الاجتماعي العلمي في العراق يعاني من مشكلات خطيرة تحد من دورة وتصادر فعاليته وتحوله إلى جهد رويتني يفتقر غالبا إلى الإبداع والمبادرة . وتبدأ تلك المشكلات من مرحلة الأعداد الجامعي للباحث ، بل وربما قبل ذلك حين يتعلق الأمر بالوعي الاجتماعي بأهمية العلم عموما . كذلك ، تتصل تلك المشكلات بحقيقة أننا نفتقر إلى الجهاز أو المؤسسة المتخصصة التي تعنى بمثل هذه البحوث فتحدد الموضوعات من حيث الأولوية والأهمية ، وتهيئ المستلزمات المادية والفنية ، والحوافز الضرورية ، وتقيم العلاقة التفاعلية التعاونية مع الجهات ذات العلاقة . كان في العراق مركز قومي للبحوث الاجتماعية والجنائية وقد الغي أواسط الثمانينات بحجة ترشيق الجهاز الإداري ،وأهملت نتاجاته المهمة ، واليوم توجد مراكز عديدة غير رسمية لكنها تفتقر الى نوع من العلاقات التنسيقية فيها بينها . والواقع أننا بحاجة إلى مؤسسة للبحوث الاجتماعية تضم مختلف الاختصاصات وتحظى برعاية الدولة – دون التضحية باستقلالها – كما نحتاج الى خلق رأي عام يشجع على البحث العلمي .

المصادر:-

١. إبراهيم الدعمه – التنمية البشرية والنمو الاقتصادي – بيروت – دار الفكر – ٢٠٠٢ .
٢. أحمد زكي بدوي ، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية ، بيروت ، مكتبة لبنان، ١٩٧٨ ، ص٣٩٤.
٣. احمد كمال احمد – السياسة الاجتماعية – القاهرة – مكتبة القاهرة الحديثة – ١٩٧٠.
٤. الاسكوا– قضايا محورية متصلة بالسياسات الاجتماعية – نيورك – ٢٠٠٤.
٥. انتوني غدنز – علم الاجتماع – ترجمه د . فايز الصياغ – بيروت – المنظمة العربية للترجمة – ٢٠٠٥.
٦. باسل البستاني – جدلية نهج التنمية البشرية المستدامة – بيروت – مركز دراسات الوحدة – ٢٠٠٩ .
٧. بيت الحكمة – العراق – التقرير الوطني لحال التنمية البشرية – ٢٠٠٨.
٨. جامعة الدول العربية – إدارة التنمية الاجتماعية – مسودة التقرر الاجتماعي العربي – القاهرة – ١٩٩٩.
٩. دورتية جان فرانسوا– معجم العلوم الإنسانية – ترجمه د. جورج كتوره – بيروت – مجد – ٢٠١١.
١٠. علي الوردي – دراسة في طبيعة المجتمع العراقي – بغداد – مطبعة العاني – ١٩٦٥.
١١. علي فياض – أفكار حول التنمية في مجتمعات غير مستقره – مؤسسة اتراك.
١٢. كامل عمران ود. توفيق الداود – علم اجتماع التنمية – دمشق – جامعة دمشق – ٢٠٠٨ .
١٣. كريم محمد حمزة – بحث في : الفقر والغناء في الوطن العربي – بغداد – بيت الحكمة – ٢٠٠٢.
١٤. محمد علي محمد ، البحث الاجتماعي ، الاسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٥ ، ص١٨.
١٥. محمود عبد الفضل – إشكالية العلاقة بين عمليات التنمية وغياب الاستقرار في مجتمعات مضطربة في مؤسسة انتراك – التنمية في مجتمعات غير مستقرة – بيروت – ٢٠٠٦.
١٦.نصر محمد عارف – التنمية من منظور متجدد – القاهرة – الهئية المصرية للكتاب – ٢٠٠٧.
17. Lauer Raud Lauer J-Social Prodlems & the Quality of Life- N-Y McGraw Hill- 2006 –pp.5-6.
18. Baker P ,Social Problems, Acritical Thinking Approach, California – Wadsworth - 1993 - p 6.
19. NisbetR,Soccioloyy as an Art Form, in, McNall S.G, (ed.)
20. The Sociological perspective – Boston – Little Brown co., 1968- p. 544

الهوامش:-

* وفيها : أعمار العراق د اللورد سولتر.

(١) ينظر حول ذلك :

NisbetR,Soccioloyy as an Art Form, in, McNall S.G, (ed.)

The Sociological perspective – Boston – Little Brown co., 1968- p. 544

(٢) دورتية جان فرانسوا– معجم العلوم الإنسانية – ترجمه د. جورج كتوره – بيروت – مجد – ٢٠١١– ص ٧١٤

(٣) د. محمد علي محمد ، البحث الاجتماعي ، الاسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٥ ، ص١٨.
(٤) د. أحمد زكي بدوي ، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية ، بيروت ، مكتبة لبنان، ١٩٧٨ ، ص٣٩٤.
(٥) د. باسل البستاني – جدلية نهج التنمية البشرية المستدامة – بيروت – مركز دراسات الوحدة – ٢٠٠٩ – ص٤٢.
(٦) د. إبراهيم الدعمه – التنمية البشرية والنمو الاقتصادي – بيروت – دار الفكر – ٢٠٠٢ – ص ١٤ –١٥ .

* من المهم الإشارة الى أن بعض الباحثين لايميز كثيرا بين التنمية البشرية ، وبين التنمية الاجتماعية والتنمية الإنسانية . وهناك كما هو معلوم تقرير دولي يصدر تحت عنوان التنمية البشرية وآخر عربي يصدر تحت عنوان :التنمية الانسانيه العربية .بينما يستخدم البعض مصطلح تنميه اجتماعيه،وقد يساوي بنية وبين مفهوم التحديث (ينظر حول ذلك : د. كامل عمران ود. توفيق الداود – علم اجتماع التنمية – دمشق – جامعة دمشق – ٢٠٠٨) .
(٧) د. الدعمه – نفس المصدر – ص ١٦ – ١٧.
(٨) د. كريم محمد حمزة – بحث في : الفقر والغناء في الوطن العربي – بغداد – بيت الحكمة – ٢٠٠٢ – ص٣٠ – ص ٣١ .
* Human Poverty ludex one
(٩) انتوني غدنز – علم الاجتماع – ترجمه د . فايز الصياغ – بيروت – المنظمة العربية للترجمه – ٢٠٠٥ – ص ٥٢– ص ٥٣.
(١٠) د. نصر محمد عارف – التنمية من منظور متجدد – القاهرة – الهئية المصرية للكتاب – ٢٠٠٧– ص ١٧.
(١١) د. احمد كمال احمد – السياسة الاجتماعية – القاهرة – مكتبة القاهرة الحديثة – ١٩٧٠ – ص ٢٢ – ص٣٤.
(١٢)جامعة الدول العربية – ادارة التنمية الاجتماعية – مسودة التقرر الاجتماعي العربي – القاهرة – ١٩٩٩ – ص ٢٠٥ – ٢٠٨ .
(١٣) الاسكوا– قضايا محورية متصلة بالسياسات الاجتماعية – نيورك – ٢٠٠٤– ص ١–٢.
(١٤) د. محمود عبد الفضل – اشكالية العلاقة بين عمليات التنمية وغياب الاستقرار في مجتمعات مضطربة في المؤسسة انتراك – التنمية في مجتمعات غير مستقرة – بيروت–٢٠٠٦ – ص ٨٦ .
(١٥) مؤسسة انتراك – ص ٥ .
(١٦) المصدر نفسه – ص ٥١ .
* انظر : بيت الحكمة – العراق – التقرير الوطني لحال التنمية البشرية – ٢٠٠٨ وسيصدر خلال الأسابيع القادمة تقرير وطني ثان مخصص للشباب كان للباحثين الاجتماعيين إسهام مهم فيه.
(١٧) د– احمد زكي بدوي – مصدر سابق – ص ٣٩٣ .
(١٨)Lauer Raud Lauer J-Social Prodlems & the Quality of Life- N-Y McGraw Hill- 2006 – pp.5-6.
(١٩) د. علي الوردي – دراسة في طبيعة المجتمع العراقي – بغداد – مطبعة العاني – ١٩٦٥ – ص٧.
(٢٠)Baker P ,Social Problems, Acritical Thinking Approach, California – Wadsworth - 1993 - p 6.

(٢١) د . علي فياض – افكار حول التنمية في مجتمعات غير مستقره – مؤسسة اتراك – مصـــدر ســـابق – ص ٤ ومابعدها .

* من المسوح المهم التي يمكن الاشارة اليها والتي حظيت بتقدير المنظمات الدولية المتخصصة : خارطة الحرمـــان ومستويات المعيشة في العراق ٢٠١١ . وقد سبقه مسح بنفس العنوان سنة ٢٠٠٦ مما يوفر للباحث فرصاً للمقارنة بين البيانات . كذلك الحال بالنسبة للمسح الاجتماعي والاقتصادي للاسره في العراق إذ صدر اولها باكثر مـــن الـــف صفحة سنة ٢٠٠٧ ثم صدر مؤخراً مسح آخر بنفس العنوان وبعينة ذات حجم اكبر . ومن المعلوم أن العراق لم يقم بتعداد سكاني منذ ١٩٩٧ بل اعتمد الاسقاطات والتقديرات السكانية . أن المسوح المشار إليها هي احد الإجـــراءات لسد النقص في قاعدة البيانات الاجتماعية وغير الاجتماعية .

تاريخ استلام البحث:-٢٠١٤/٩/٢٢
تاريخ قبول البحث:- ٢٠١٥/١/١١